مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار السابع
المجلد (٣) العدد (٢)
٢٠٢٢ (٤٥٥-٤٧٤)

مجلة أنساق

Middle East Institution of scientific Publishing

أهمية التشكيل المقطعي للكلمة العربية في تفسير الظاهرة الصرفية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. عبير بني مصطفى

*أستاذ مشارك في جامعة جرش، **الاردن***

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٤ يونية ٢٠٢٢

الملخص

ظهر لدى اللسانيين المحدثين اتجاه تجديدي يدعو إلى الاستفادة من معطيات الدرس اللساني الصوتي الحديث و توظيف نتائجة في دراسة و تحليل المسائل الصرفية . فأوجدوا أسساً وقواعد جديدة اعتمدوا عليها في تفسيرهم للتغيرات الصوتية التي تلحق أبنية الكلمات العربية مكنتهم من إعادة النظر في كثير من النتائج و التفسيرات والتصورات التي اعتمد عليها القدماء في تأسيس قواعدهم للصرف العربي . ومن أهم الأسس إبراز دور المقطع في معالجة العديد من القضايا الصرفية و تفسير كثير من ظواهرها التي تصعب دراستها دون النظر إلى خصائص النظام المقطعي للكلمات . ومع أن القدماء بذلوا جهوداً كبيرة في دراسة بنية الكلمات العربية إلا أنهم لم يقدموا دراسة علمية منهجية واضحة تبين أهمية المقطع الذي يمثل النسيج الأساسي للكلمات في تفسير المسائل الصرفية . ولذلك فإن هذه الدراسة اختارت أن تبرز أثر النظام المقطعي في تفسير التغيرات التي تلحق ببنية الكلمات العربية في باب من أكبر و أهم الأبواب الصرفية وهو باب الإعلال ورصد المسائل الصرفية التي كان لطبيعة نظامها المقطعي أثر كبير في تفسير التغيرات الصوتية التي لحقت بها وتحليلها من منظور علمي لساني حديث .

Abstract

A new trend to take advantage of the modern phonetic, linguistic lesson and employ its findings in examining and analyzing morphological issues was first recognized among modern linguists. They established new bases and rules relied on in their interpretation of the phonetic changes in the structures of Arabic

words. Thus, they were able to reconsider many ancient results, interpretations and perceptions used by ancient linguists to establish their rules related to Arabic morphology. Highlighting the role of a "syllable" in addressing and interpreting several morphological issues that are difficult to be examined without addressing the syllabary characteristics of words was among the most important bases. Despite the great efforts made by ancient linguists in examining the structure of Arabic words, they did not provide any clear systematic, scientific study addressing the importance of "syllabification", which represents the words' basic fabric in the interpretation of morphological issues. Accordingly, the current study attempts to highlight the impact of syllabification in interpreting the changes in Arabic words structure in one of the largest and most important morphological chapters (Hidden Defect), and to identify the morphological issues whose syllabary system nature has a significant impact on the interpretation of their phonetic changes so that they can be analyzed from a modern linguistic, scientific perspective.

ظهرت الدراسة الصرفية عند العرب القدماء غير مستقلة عن المستويات اللغوية الأخرى، فقد جاءت ملاحظاتهم في الظاهرة الصرفية ضمن حديثهم عن المسائل النحوية، فمنذ أن نشأ النحو العربي ظهرت مصنفاته الأولى متضمنة المباحث الصرفية، وكان سيبويه أول من وضع الخطوط العريضة للمنهج الصرفي في كتابه. وقد تنبه إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدم لباب الإدغام بعرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها، كما تنبه للدور الذي يقدمه علم الصرف لدراسة الجملة وتحليل عناصرها ممهداً للأبواب النحوية بحديثه عن الكلمة وأقسامها، وتوصل إلى إيجاد نظرية صرفية لتفسير أهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ تقوم على تمييز الصيغ بالأوزان، وتحري أصول الأبنية وأحكامها وتصاريفها من حيث الصحة والاعتلال والأصالة والزيادة وما يطرأ عليها من تغيرات صوتية بالإعلال والإبدال والإدغام والوقف والحذف وتخفيف الهمز وغيرها.

وقد كانت هذه القواعد والمعايير التي وضعها سيبويه منطلقاً لكل من جاء بعده و لم يكن للمتأخرين في مادته من جديد سوى التحديد والتصنيف وإرساء القواعد والأحكام واستدراك بعض الصيغ الصرفية، وبعض الآراء المخالفة هنا وهناك.

ولم تتضح معالم الصرف العربي إلا بعدما استقل بأبوابه المعروفة في وقت لاحق. ويعد المازني أول من فصل الصرف عن النحو، وجاء بأول مؤلف يضم

أبواباً صرفية درس فيه هيئة الكلمة وسماه كتاب التصريف.

ومع أن القدماء بذلوا في الدراسة الصرفية جهداً كبيراً إلا أن الصرف لم ينل الاهتمام الذي ناله النحو في الدراسات اللغوية، فقد قل فيه التصنيف وكثر فيه الاختلاف نظراً لصعوبته التي اعترف بها القدماء أنفسهم، يقول ابن جني: "إلا أنّ هذا الضرب من العلم كان عويصاً بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه[1]".

ولذلك لم يخل هذا الجهد الذي بذله العلماء القدماء من بعض العيوب أو الأوهام التي تعد جوهرية أحياناً. وقد كشف عنها العلم الحديث حيث تطورت فيه الدراسة الصوتية تطوراً كبيراً لما تهيأ لعلماء اللغة من إمكانات وآليات مخبرية لم تتوفر للقدماء لذا فقد بنوا دراستهم للمسائل الصرفية على أسس مختلفة عما كان لدى القدماء من تأويلات وتصورات. واعتماداً على معطيات علم الأصوات الحديث وعلى ما قدمته النظريات اللسانية الحديثة فقد ظهر اتجاه جديد يحاول التجديد في الفكر الصرفي القديم وإيجاد تفسيرات وتعليلات حديثه للأبواب الصرفية، لتكون بديلةً عن المنهج التصريفي الذي سار عليه القدماء، ومواكبة للتطور في مناهج الدراسات اللغوية الصوتية الحديثة. وطالب اللغويون المحدثون بتغيير كثير من المفاهيم الصوتية في المنهج القديم مع عدم التقليل من جهد القدماء الكبير الذي قدموه في دراسة الكلمة.

إن قواعد القدماء في النظرية الصرفية قامت على أسس تعليمية و لم تخضع لقواعد صوتية دقيقة، بل اعتمدت على الشكل الكتابي في كثير منها و لم تراع الجانب المنطوق؛ لذا فإنها وقعت في أوهام وتصورات مغلوطة ألقت بظلالها على تفسير ومعالجة القضايا الصرفية وبخاصة القضايا المتعلقة بموضوع الإعلال.

ومن العيوب الجوهرية التي عانت منها النظرية الصرفية عند القدماء إهمالهم دراسة الحركات مما انعكس بوضوح على معالجاتهم لكافة قضايا وقواعد الإعلال. فلم تشكل دراسة الحركات محوراً رئيسياً في الدراسات القديمة، وإنما كان جل اهتمام القدماء منصباً على الحروف. وذلك لأنهم نظروا إلى الحركات على أنها زوائد وعناصر ناقصة لابد لها من أن تعتمد على حرف صحيح، وليس لها وجود مستقل، كما أنها ليست جزءاً من نسيج الكلمة بل تكتب فوق الحرف أو تحته، وتتم معالجتها ضمن الحروف الصحاح[2]. يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[3] بينما كان اهتمام

[1] ابن جني، المنصف في التصريف، ص34.

[2] ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص397. وكمال بشر، علم الأصوات، ص427، 429. وغالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص9. ومحمد محمد داود، الصوائت والمعنى في العربية، ص18-19.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص363.

القدماء بحروف المد أكبر من اهتمامهم بالحركات القصيرة لوجود رموز مستقلة في نظام الكتابة العربية لهذه الحروف مما يسهل تعرفها والتعامل معها، بالإضافة إلى ما لاحظوه من تعرضها للتغيير والتبديل من صيغة إلى أخرى مما دعاهم إلى بحث هذا التغيير ومعرفة أسبابه[4].

ومما أوقع القدماء في خطأ الاعتقاد بأن الحركات زوائد لا قيمة لها أن الكتابة العربية لا ترمز إلى الحركات في بنية الكلمة، وإنما توضع رموزها في الخط فوقه أو تحته[5]. والاعتماد على الرسم دون النطق يقود إلى التعسف والخطأ في الحكم لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل ما يوجد من تنوع صوتي في اللغات[6]. فما الخط إلا وسيلة ناقصة للتعبير عن الصورة السمعية كما ذهب علماء الأصوات[7]. وتمثيل الحركات بهذه الطريقة هو ما أعطى الانطباع بمركزية وقوة الصامت وهامشية الحركات وتبعيتها له. فقد ظهرت الحركات بصورة التابع الضعيف حجماً ووظيفة بالنسبة للصامت. أما علم اللغة الحديث فهو ينظر لكل من الصوامت والصوائت على أنها صنفان متكافئان وظيفياً وكل منهما له كيانه وخصائصه المتميزة، وهما متلازمان ومترابطان. ففي النطق لا وجود لصامت دون حركة ولا وجود لحركة دون صامت، فكلاهما مفتقر إلى الآخر[8].

وليس صحيحاً الحكم على الحرف بالقوة وعلى الحركة بالضعف في عرف الدرس الصوتي الحديث وذلك لأن الحركة تمثل القمة في المقطع الصوتي بينما تمثل الصوامت القاعدة فيه، ولذلك فإنها العنصر الأقوى والأكثر تأثيراً في السمع لما تتميز به من حرية مجرى الهواء أثناء نطقها. كما أنها أقوى حضوراً في التصوير الطيفي من الصوامت[9].

كما وقع القدماء تحت تأثير الكلمة المكتوبة وإخضاع القيم النطقية للأصوات للصورة الخطية ولطريقة تمثيلها في الكتابة في خطأ واضح وهو عد حروف المد حروفاً ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها فوضعوا فتحة قبل ألف المد. وضمه قبل واو المد، وكسرة قبل ياء المد. وهي فكرة قام عليها الدرس القديم،

---

[4] ينظر: كمال بشر، علم الأصوات ص430. وغالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص9.

[5] ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص397.

[6] ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص23.

[7] ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص410.

[8] ينظر: فوزي الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، المجلة العربية للعلوم والدراسات الإنسانية، ص62، 65.

[9] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي ص406. وفوزي الشايب، أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية، ص107.

وظهرت آثارها في معالجتهم لمسائل الإعلال المختلفة. وهي ليست مقبولة في الدرس الحديث؛ لأن حروف المد عند المحدثين ليست ساكنة وليست صوامت بل هي حركات خالصة، والحركة ضد السكون، ولا يجوز أن تكون مسبوقة بحركة من جنسها لأن الحركة لا تدخل على الحركة. وما هذا التصور إلا وهم أدى إلى الخلط والاضطراب في إصدار الأحكام الصرفية[10].

وقد وصف ابراهيم أنيس القدماء بأنهم قد ظلوا الطريق حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد[11].

ونتيجة لاهتمامهم بالمكتوب دون المنطوق أيضاً فقد جانبوا الصواب عندما اعتبروا الألف حرفاً في نفس مستوى الواو والياء مما أدى إلى اعتبار حروف العلة ثلاثة، بينما الألف لا تقوم بدور الحرف أبداً. أما الواو والياء فتقومان بدور الحرف أحياناً إذا حركتا، وقد تكونان حرفي مد خالصين أحياناً أخرى. وعلى الرغم من أنهم أدركوا الفرق نظرياً بين حرفي المد وحرفي اللين إلا أنهم أغفلوا هذا في الناحية التطبيقية. وقد أدى هذا الازدواج إلى الخلط بين الحالتين عند القدماء بحيث استعملت العربية للحالتين رمزاً واحداً (و – ي)، ثم جعلوا واو المد من مخرج الواو المتحركة من الشفتين، وياء المد من مخرج الياء المتحركة اللينة من وسط اللسان[12].

واستعمال الرمز نفسه للحرف والحركة يؤدي إلى اللبس أحياناً مما أثر على أحكام اللغويين العرب في قواعدهم المتعلقة بأبنية الصرف. فجعلهم يخطئون في تفسير بعض السلوكات الصرفية وفي إعطاء الصفات المميزة للصوت التي تجعله يختلف عن الصوت الشبيه به في الرسم الكتابي مما يدعو إلى التوقف وإعادة الرؤية الصوتية في جوانبها الوظيفية[13].

وقد فصل المحدثون الواو والياء اللينتين عن سائر حروف المد وتسمى عندهم أنصاف صوامت او أنصاف حركات؛ لأنه يرافق نطقهما احتكاك أو نوع من الحفيف. بينما حروف المد لا يصاحبها أي احتكاك ولا اعتراض لمجرى الهواء. وتنضم الواو والياء اللينتان من حيث الوظيفة إلى الصوامت فتقوم بدور الصامت من

[10] ينظر ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص39. ورمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص398. وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، 245. والطيب البكوش، التصريف العربي، ص24.

[11] ينظر ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص39.

[12] ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص408. والطيب البكوش، التصريف العربي، ص21.

[13] ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص408. وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص243.

حيث النسيج المقطعي للغة، بينما تشبهان الحركات في وضوحهما السمعي[14].

كما ذهب القدماء إلى أبعد صوب في عدم الصواب بأن أدرج بعضهم صوت الهمزة ضمن حروف العلة على الرغم من اختلاف الصفات المميزة للهمزة وقد ساقهم ذلك إلى الخطأ في تفسير بعض السلوكات الصرفية. ويعود سبب ربطهم الهمزة بأحرف العلة إلى ما يصيب الهمزة من تغيير من قبل الاعتلال والانقلاب والسقوط هو مشابه لمسلك الألف والواو والياء في كثير من الأحيان[15]. وقد أخرج سيبويه الهمزة من هذه المجموعة على الرغم من أنه يؤمن بوجود علاقة مشتركة بينهما من الناحية الصرفية. يقول: " وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف وهي إحدى الثلاث الواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها"[16].

كما يعود سبب ذلك أيضاً إلى الاعتقاد بأن الألف والهمزة من مخرج واحد وهو أقصى الحلق فهي عند الخليل جوفية وعند سيبويه حلقية. وهي أبعد الحروف مخرجاً في الحلق تليها من المخرج نفسه الألف[17].

ومن الحقائق المؤكدة في علم الأصوات الحديث أنه لا تشابه بين الهمزة وحروف المد لا في المخرج ولا في الصفات. فالهمزة صوت صامت مخرجه الحنجرة. وحروف المد حركات خالصة. أما الواو والياء اللينتان فأنصاف حركات أو أنصاف صوامت.

وقد أولى المحدثون الحركات عناية أكبر مما فعله القدماء ووضعوا معايير دقيقة للتعريف بينها وبين الصوامت من جهة وبينها وبين أنصاف الصوامت من جهة أخرى وحاولوا التجديد في الدرس الصوتي من خلال توظيف معطيات علم الأصوات الحديث في تحليل البنية فرفضوا عدداً من القواعد في الدرس التراثي وحاولوا تصويب كثير من التفسيرات والتصورات الخاطئة لعدد من مظاهر التشكيل الصوتي في العربية. واستندوا في تفسيرهم للظواهر الصوتية على قواعد وقوانين مختلفة عما كان في السابق من مثل قانون المماثلة والمخالفة. كما أبرزوا دور المقطع الصوتي في معالجة العديد من القضايا الصرفية، ومنها الإعلال الذي يعد من الموضوعات الرئيسية في دراسة بنية الكلمة العربية

[14] ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص148-149. وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص85. وسمير ستيتية، الأصوات اللغوية، ص163. وعبد الفتاح ابراهيم، مدخل في الصوتيات، ص66.

[15] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص346. وهادي نهر، علم الأصوات النطقي، ص42. وغالب المطلبي، في الأصوات اللغوية ص16

[16] سيبويه، الكتاب، ج4، ص27.

[17] ينظر السابق ص29.

والتغيرات التي تطرأ عليها. وقد قرروا أن إعادة النظر في قواعد القدماء ينبغي أن يكون في ضوء القوانين الصوتية المستنبطة من أحكام المقطع وحقيقة الفرق بين الحركات الطويلة وأنصاف الحركات[18]. لأنهم أدركوا أن دراسة التشكيل الصوتي تقتضي دراسة الظواهر التي لا ترتبط في الأصوات في ذاتها وإنما بالمجموعة الكلامية بصفة عامة. فدراسة المقطع تعني دراسة سلوكها داخل التركيب.

ونظراً لما لدراسة المقطع من أهمية في تحليل المنطوق وفهمه في التعرف على نسيج الكلمة ومدى موافقته أو مخالفته لما **يسمح**به نظام اللغة في صياغة مفرداتها وبناها اللغوية، فقد اختارت هذه الدراسة أن تركز على إبراز دور المقطع والنظام المقطعي العربي في تفسير التحولات والتغيرات الواردة في باب الإعلال.

ولقد أدرك اللغويون العرب القدماء بصفة عامة معنى المقطع الصوتي لكنهم لم يقدموا دراسة منهجية حوله بمفهومه الحديث ولم يفيدوا من معطياته في تقعيد مستويات اللغة.

وورد مصطلح المقطع في التراث بمعان مختلفة، فهو عند ابن جني المكان الذي يعترض الصوت فيه عاتق يمنعه من جريانه ويقصد بذلك مخرج الصوت، وهو مفهوم بعيد عن مفهوم المقطع في الدرس الصوتي الحديث. يقول: اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه وامتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"[19].

إلا أن ما خلفه الفلاسفة وعلماء الكلام في دراستهم للمقاطع العربية يقترب كثيراً مما نجده في الدرس الصوتي الحديث، فقد عرضوا للمقطع بمعناه العلمي، كما أدركوا المقاطع الرئيسية في لغتنا العربية. ويعد الفارابي أول من استعمل المقطع بمفهومه الاصطلاحي المعروف وقد ذكر نوعين من المقاطع وهما القصير والطويل متجاوزاً الأنواع الأخرى. ولم يقدم تعريفاً للمقطع وإنما أتى بأمثلة تفصح بدورها عن حقائق النظام المقطعي من حيث التركيب والبناء[20]. والمقطع عنده حصيلة اقتران حرف غير مصوت بحرف مصوت. يقول: "وكل حرف غير مصوت أتبع بصوت قصير قرن به فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلاً وهو يمكن أن يقترن به فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنا نسميه المقطع الطويل"[21].

ولكن المحدثين توسعوا في دراساتهم للمقطع وفي مجال الدراسات التشكيلية الصوتية بشكل عام

[18] ينظر: حسام النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، ص58.
[19] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص19.
[20] ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص508.
[21] أبو نصر الفارابي، الموسيقى الكبير، ص1075-1076.

وتناولوا جوانب كثيرة لم يتناولها الأوائل في دراستهم كالمقطع والنبر والتنغيم.

وقد سار تعريف المقطع عند المحدثين في اتجاهات ثلاث، كل اتجاه ينظر إليه من خلال اعتبارات معينة تسهم في الكشف عن طبيعته ولذلك تضاربت آراؤهم حول تعريفه بسبب اختلاف النظرة إليه فمنهم من نظر إليه من ناحية نطقية، ومنهم من تناوله من ناحية وظيفية، ومنهم من تناوله من ناحية فيزيائية.

ومن تعريفات المقطع عند المحدثين أنه " تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماع طبيعية"[22]. أو هو "مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها ويعتمد على الإيقاع التنفسي[23]. ويعرف أيضاً بأنه "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت غلقاً كاملاً أو جزئياً فهو إذاً أبسط وحدة نطقية"[24].

ويمتاز المقطع العربي بمجموعة من الخصائص العامة أهمها أنه يتكون من وحدتين صوتيتين أو أكثر إحداهما حركة، فلا وجود لمقطع من صوت واحد، أو مقطع خال من الحركة، وأنه يبدأ بصوت صامت ولا يبدأ بصوتيين صامتين، كما لا يبدأ بحركة. وأنه لا ينتهي بصوتين صامتين إلا في سياقات معينة أي عند الوقف أو إهمال الإعراب. كما أن غاية تشكيل المقطع أربع وحدات صوتية (بحسبان الحركة الطويلة وحدة واحدة)، فلا توجد كلمة في اللغة العربية تحتوي أكثر من أربعة مقاطع[25].

وبهذا التحديد الضابط للخواص العامة المميزة للمقطع في العربية أمكننا الوصول إلى تعيين خمسة أنماط للمقطع في هذه اللغة. وهي:-

١- المقطع القصير: ويتكون من صامت وحركة قصيرة. ويرمز له بالرمز (ص ح).

٢- المقطع الطويل المفتوح ويتكون من صامت وحركة طويلة ويرمز له بالرمز (ص ح ح).

٣- المقطع الطويل المغلق ويتكون من صامت وحركة قصيرة ثم صامت، ويرمز له بالرمز (ص ح ص). ومنهم من يسمي المقطع الطويل بالمقطع المتوسط.

وقد تعتري هذا النوع من المقاطع أحياناً ظروف تمنع بقاءه وتقضي بطروء تحول في بنيته توجب رفضه أو تحوله[26] على نحو ما سيتبين عند شرح أمثلة الإعلال.

---

[22] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص284.

[23] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص38.

[24] ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي، ص77.

[25] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص307، 308. وكمال بشر، علم الأصوات، 509-510 والطيب البكوش، التصريف العربي ص77-87.

[26] ينظر: فيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص51، 52.

٤- المقطع المديد المقفل بصامتين. ويتكون من صامت ثم حركة قصيرة ثم صامتين. ويرمز له بـــ (ص ح ص ص).

والمقطعان الأخيران مشروطان بوقوعهما عند الوقف[27].

قامت تفسيرات القدماء في شرحهم لقواعد الإعلال على أسس مثل الهروب من اجتماع الأمثال، وثقل الواو والياء المتحركتين بحركة من جنسهما، وطلب الخفة، والتخلص من التقاء الساكنين. وهي تفسيرات مستوحاة من طبيعة نظرتهم إلى الحركات وحروف المد. بينما تناول المحدثون قواعد القدماء، وقاموا بنقدها وتعديلها وإلغاء بعضها معتمدين على ما قدمه علم الأصوات الحديث من معطيات. فتوصلوا إلى بناء قواعد مختلفة عما كان القدماء. وقد استند المحدثون في شرحهم لقواعد الإعلال على عدة تفسيرات منها ما يندرج تحت قانون المماثلة، ومنها ما يندرج تحت قانون المخالفة، ومنها ما يندرج تحت النظام المقطعي للغة العربية.

وتركز هذه الدراسة تحديداً على الجانب الأخير وهو رؤية علماء الأصوات المحدثين لدور النظام المقطعي ونسيجه المعروف في شرح وتوجيه التغيرات الإعلالية المختلفة التي وردت في التراث العربي ضمن أبواب الإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف، والإعلال بالنقل. ولذلك اخترنا من أمثلة الإعلال ما يتناسب مع هذا التوجه في التفسير.

أولاً: النظام المقطعي والإعلال بالقلب

تقلب الواو أو الياء ألفاً في الأفعال مثل: قال، وباع، ورمى. والتعليل الصوتي عند القدماء هو أن الواو والياء إذا تحركتا وفتح ما قبلهما قلبتا ألفا. يقول ابن جني: "وإنما كان الأصل في قام قوم، وفي خاف خوِف، وفي طال طوُل، وفي باع بيَع، وفي هاب هيب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو والياء وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء، إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف. وسوّغها انفتاح ما قبلها[28].

وتعليل القدماء هذا ترفضه اللغة لأنه يؤدي إلى توالي الحركات، فالألف تبقى مسبوقة بالفتحة من وجهة نظرهم. وهذا معناه توالي ثلاث حركات لأن الألف عبارة عن فتحتين، والياء عبارة عن كسرتين.

أما التعليل الصوتي الحديث لهذا الإعلال فهو سقوط الواو أو الياء لأنه وقع بين صائتين قصيرتين منعاً لتوالي الأمثال، وعندما سقطت أنصاف الحركات (الواو والياء) التقت هـ حركتا الفتح فاتحدتا بشكل تلقائي نظراً لأنه من غير الممكن أن تلتقي حركتان التقاء مباشراً فنشأ

[27] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص300. وكمال بشر، علم الأصوات، ص510-511. وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص40. والطيب البكوش، التصريف العربي، ص78. وبسام بركة، علم الأصوات العام، ص142-146.

[28] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1 ص77.

من مجموعهما الفتحة الطويلة التي نجدها في البنية السطحية.

فالإعلال هنا إعلال بالحذف والتعويض، وليس إعلالاً بالقلب. كما نص عليه الصرفيون[29]. وبيان ذلك فيما يلي:-

قَوَلَ ← قال
qāā/Lāā ← qā/wā/Lā
(تحولت الكلمة من ثلاثة مقاطع مفتوحة بكره توالبها في العربية إلى كلمة تتكون من مقطعين مقبولين في العربية).
بَيَعَ ← باع
bāā/ʕā ← bā/yā/ʕā
رَمَيَ ← رمى
Rā/māā ← Rā/mā/yā

أما ما حصل في خاف وهاب وطاب التي ترجع إلى خوِف وهيِب وطوُل فهو إسقاط نصف الحركة (الواو والياء) مع حركتها وتعويضه بمد الفتحة السابقة[30].

تقلب الواو إلى ياء كما في ميعاد وميزان وأصلهما موعاد وموزان، لأنها وقعت ساكنة بعد كسر. يقول ابن جني: "ونحوهما ميزان وميعاد وميقات، كل هذه من الواو في وزن ووقت ووعد وكذلك قولا موسر وموَقن وأصلهما مُيْسر ومُيْقن فكرهوا الياء بعد الضمة فأبدلوها واواً"[31].

وقد ظن القدماء أنهم بقولهم بكسر فاء الفعل بدلاً من ضمها يقدمون التفسير المناسب وهو التفسير المستند إلى أن كل حرف مد تسبقه حركة من جنسه وظنوا أنه بمجرد سبق الواو أو الياء بحركة من جنسها يحولها من صوت واو غير مدية إلى صوت مد[32].

والتعليل الصوتي عند المحدثين هو أن مِوْعاد ومِوْزان تتألف في حال الوقف من مقطعين أولهما ينتهي بنصف صامت تخلصت منه العربية بإسقاطه والتعويض عنه بمطل الحركة السابقة وهي الكسرة. فالإعلال هنا ليس إعلالاً بالقلب إنما هو بالحذف والتعويض. وما القول بالقلب إلا وهم جسدته الكتابة العربية في كلمة ميزان وميعاد. والواقع أن اللغة كانت تكره تتابع الكسرة والواو، وللتخلص من الصعوبة ولتحقيق مزيد من الانسجام أسقطت الواو وعوض مكانها بكسرة قصيرة لتصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم

[29] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص195. وفوزي الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسة الصوتية عند العرب، ص72. وحسام النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، ص47. وسعيد أحمد اسماعيل، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين ص158-159.

[30] ينظر: فوزي الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسة الصوتية عند العرب، ص73.

[31] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص35.

[32] ينظر: فيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص65.

تكتب على صورة ياء مد. فنتخلص بعد ذلك من المقاطع المرفوضة أو المستثقلة في نظام المقطع في العربية[33].

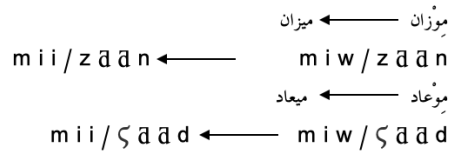

(تحول المقطع الأول من طويل مغلق بنصف صامت مكروه في العربية غلى مقطع طويل مفتوح).

تقلب الياء واواً في كلمة (موقن) وأصلها (مُيْقن)، يقول سيبويه: "فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واواً كما قلبت الواو في ميزان، وذلك نحو: موقن وموسر"[34].

فالتعليل الصوتي عند القدماء لهذا القلب هو كراهة الياء الساكنة بعد ضم لأنها ليست من جنسها، فقلبت الياء إلى واو، لكن ذلك لم يخلصنا من المقطع الذي تفر منه العربية. وهو المقطع الأول فيها. ولذلك وللتخلص من المقطع المزدوج في مُيْقن يرى المحدثون أن الياء تسقط ويعوض عنها بإطالة أو مطل صوت الضم القصير قبله، فالإعلال حصل هنا بالحذف والتعويض وليس بالقلب. ولو كان الأمر قاصراً على قلب الياء والواو كما قال القدماء لكان ينبغي أن تكون الواو المجتلبة من جنس الياء، أي نصف صامت مثلها. ولكنها هنا في موقن حرف مد.

ونظير ذلك ما حصل في "طُيْبى" التي أصبحت طُوْبى ثم طوبى. إذا تحولت الياء (نصف الصامت) إلى واو (نصف صامت آخر)، وبقي المقطع مكروهاً لما فيه من تتابع حركي تخلصت منه العربية بإسقاطه والتعويض بإطالة صوت المد القصير ليتحول إلى صوت مد طويل لإعادة توازن الكلمة[35].

وعلى الرغم من الحضور الهائل للمقطع المتوسط المقفل (ص ح ص) فهناك ظروف تعتري هذا المقطع وتوجب رفضه، وتقضي إلى تغيير في أصوات الكلمة، وذلك أن ينتهي هذا النوع من المقاطع بنصف حركة مسبوقة بحركة كسرة أو ضمة قصيرة[36]. وهذه المقاطع هي:-

كسرة + ياء (i y)

ضمة + ياء (u y)

كسرة + واو (i w)

ضمة + واو (u w)

ويبدو واضحاً ما وقع فيه القدماء من خلط في توصيف صوتي الواو والياء نصفي الحركة، والواو والياء

[33] ينظر: المنهج الصوتي، عبد الصبور شاهين، ص189. وفيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص54-55.

[34] سيبويه، الكتاب، ج4، ص481.

[35] ينظر المنهج الصوتي، عبد الصبور شاهين، ص191. وفيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي ص54، 57.

[36] ينظر: الأخير، ص52.

المديتين فقالوا بقلب الياء إلى واو على الرغم من اختلافهما. وهذا نتيجة خداع الشكل الكتابي لهم[37].

ويمكن تمثيل هذا التغير على النحو الآتي:-

مُيْقن ← مُوْقن ← موقن

muu/qin ← miw/qin ← muy/qin

(تحولت الكلمة في شكلها النهائي من مقطعين ينتهي أولهما بمقطع مرفوض في العربية إلى مقطعين مقبولين).

تقلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة كما في كساء وبناء وأصلهما كساو وباني. ووقعتا عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه مثل قائل وبائع وأصلهما قاول وبايع. ووقعت بعد ألف مفاعل، وكانت مدة زائدة في المفرد مثل عجائز وصحائف ومفردها عجوز وصحيفة. والواو والياء فيهما زائدتان ليستا من بنية الكلمة. ولذلك قلبتا في الجمع إلى همزة.

يقول سيبويه: "فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلتين وكانت بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم خائف وبائع"[38].

وقال ابن جني: "متى اعتلت عين فعل فوقعت بعد ألف فاعل همزت ألبتة لاعتلالها وذلك نحو قام فهو قائم، وسار فهو سائر"[39]. ويقول أيضاً: "إذا كان قبل ألف التكسير وبعدها حرفا علة وجاور ما بعدها الطرف قلبت الحرف الآخر من المعتل همزة وذلك نحو أوائل أصلها أواول"[40].

عند النظر في القواعد السابقة نجد أن الواو والياء قد جاءتا في سياق صوتي واحد رغم اختلاف القواعد فقد وقعتا بعد (ألف زائدة عند القدماء) وعلى ذلك فإن سبب وجود الهمزة في أمثلتها واحد. ويمكن تفسير وجود الهمزة عند المحدثين في كساء وبناء بخاصة الوقف العربي الذي لا يكون على حركة أو شبهها، فحذفت الواو وأقفل المقطع بصامت هو الهمزة، وهي تستعمل قفلاً مقطعياً تجنباً للوقف على مقطع شبه مفتوح[41].

كساو ← كساء

ki/sāā? ← ki/sāw

بناء ← بناء

bi/nāā? ← bi/nāāy

(حذفت الواو أو الياء من المقطع الثاني وأقفل المقطع بهمزة كوسيلة لتصحيح البناء المقطعي).

أما في قائل وبائع وعجائز وصحائف وأصلها قاول وبايع وعجاوز وصحايف، فقد بدأ المقطع الأخير فيها بنصف صامت متبوع بكسرة (حركة مزدوجة) بعد ألف المد، وهذا يشكل ضعفاً في البناء المقطعي فسقطت الياء والواو وحلت محلها الهمزة النبرية كوسيلة صوتية

---

[37] ينظر: سعيد محمد اسماعيل، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص183.

[38] سيبويه، الكتاب، ج4، ص491.

[39] ابن جني، التصريف الملوكي، ص195.

[40] السابق، ص194.

[41] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي ص176-177.

لتصحيح المقاطع على الرغم من عدم وجود تشابه بينها وبين كل من الواو والياء.

والواقع أنه لم يقع قلب هنا كما قال القدماء، وإنما وقع حذف ثم بقيت الكسرة. لكن العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها[42].

ويمكن تمثيل هذا التغير على النحو الآتي:-

qāā/ʔil ← qāā/wil
bāā/ʔiʕ ← bāā/yiʕ
ʕā/jāā/ʔiz ← ʕā/jāā/wiz
Ṣā/ẖāā/ʔif ← Ṣā/ẖāā/yiḟ

(لم يتغير عدد المقاطع وإنما حدث تصحيح للنسيج المقطعي)

تقلب الهمزة ياء أو واواً في باب الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة والذي يقلب منهما هو الثانية. والقلب هنا للتخلص من الثقل المتأتي من الهمزة الثانية فكانت موضع التغيير وقد تكون الهمزتان في أول الكلمة أي في موضع الفاء. فالأولى متحركة دائماً، والثانية إما ساكنة كما في (أمن) فإذا زيدت فيه الهمزة قيل في الماضي (أَأْمن) وفي المضارع (أُأْمن) وفي المصدر (إِأْمان).

في هذه الأمثلة سكنت الهمزة الثانية وتحركت الأولى بالحركات الثلاث. ويرى الصرفيون أن الهمزة الثانية تقلب إلى حرف علة من جنس حركة ما قبلها على سبيل التماثل، ولذلك تصبح الأولى (أامن) والثانية (أومن) والثالثة (إيمان). أما التفسير الصوتي عند المحدثين فهو أن الهمزة الثانية مجانسة لما قبلها فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة. وقد خلط القدماء في هذا النوع من الإعلال فلم يفرقوا بين الحركات وأنصاف الحركات في حال التقاء همزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة وتوهموا وجود فتحة قبل الألف، وضمة قبل الواو، وكسرة قبل الياء. وهو كلام مغلوط كما أوضحنا[43].

أَأْمن ← أامن
ʕāā/mān ← ʕāʕ/man
أُؤْمن ← أومن
ʕuu/min ← ʕuʕ/min
إئمان ← إيمان
ʕii/māān ← ʕiʕ/māān

(تحول المقطع الأول من طويل مغلق مكروه في العربية يبدأ بهمزة وينتهي بهمزة إلى مقطع طويل مفتوح ينتهي بحركة)

ثانياً: النظام المقطعي والإعلال الحذف

ذهبت النظرية الصرفية القديمة إلى أن حرف العلة يحذف من مضارع وأمر ومصدر الفعل إذا كان ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين كما في وعد يعد وعد وعِدة. قال سيبويه: "فأفعله إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها لأن الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر"[44].

[42] ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي، ص153.
[43] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص182-183. وسعيد محمد اسماعيل، القواعد الصرف صوتية، ص181.
[44] سيبويه، الكتاب، ج4، ص48.

وقال ابن يعيش: "ففاؤه التي هي الواو محذوفة نحو وعد يعد ووزن يزن، والأصل يوعد ويوزن فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحذفت استخفافاً"[45].

وقال: "فلما اجتمع هذا الثقل آثروا وتخفيفه بحذف شيء منه و لم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو و لم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة فلم يبق إلا الواو فحذفت"[46].

والأصح عند المحدثين هو أن وعد إذا دخلت عليه ياء المضارعة (يَوْعِدُ) تتوالى فيه مقاطع صوتية تفضي إلى عدم التجانس الصوتي فتتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا التزاع عن طريق تقليل عدد المقاطع والمقطع المرشح لهذه الحالة هو الأول لعدم إخلاله في البناء الدلالي للكلمة. فتم حذف الحركة المتلوة بنصف الصامت (**ā W**) من المقطع الأول الذي جاء مغلقاً بنصف حركة[47].

ويذكر البكوش أن كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطراد فللواو خصائص منافرة للكسرة لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة[48].

يَوْعد ⟵ يعد

yā/ʔid ⟵ yāw/ʔid

(ثم تقصير المقطع الأول بالتخلص من الواو وحذفها).

أما في الامر عد وبنيته العميقة اوعد حيث تكونت الكلمة من مقطعين الأول ينتهي بنصف صامت، وهو مقطع مستثقل حذفت منه الواو و لم يعد همزة الوصل سبب وجود لأن الفعل بدأ بصامت متحرك.

ʔid ⟵ iw/ʔid

اوعد ⟵ عِد

(حذفت الواو ثم ألف الوصل وبقيت الكلمة على مقطع واحد)

تحذف عين الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك كما في قُمت وبِعت. وسبب هذا الحذف عند الصرفيين هو التقاء الساكنين (الواو والياء) مع لام الفعل عند اسناده إلى الضمير وهو من الأخطاء التي وقع بها القدماء نتيجة ظنهم أن الواو والياء حروفاً ساكنة، بينما هي حركات خالصة ولا التقاء للساكنين هنا.

والتعليل الصوتي عند المحدثين هو أن قام وباع عندما اتصلت بهما التاء أصبحتا متكونتين من مقطعين الأول فيهما مديد مغلق غير مرغوب في ابتداء الكلام ولا في وسطه ولا يكون إلا عند الوقف. لذا فإنه لابد من تقصيره لتصبح الحركة قصيرة بدلاً من طويلة، ويتحول المقطع إلى مقطع مقبول في العربية. فالإعلال هنا ليس بحذف الياء والواو وإنما بتقصيرهما إلى النصف. وتعمد العربية إلى التمييز بين ما كانت عينه ياء أو واو. فما كانت عينه ياء تكسر فاؤه كما في بِعت. وما كانت عينه واواً تضم فاؤه كما في قُلت[49].

---

[45] ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص59.

[46] السابق، ص59.

[47] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص414-415.

[48] ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي، ص128، 129.

[49] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص412-413. وسعيد محمد اسماعيل، القواعد الصرف صوتية، ص169.

قولْتُ ⟵ قُلْت

quL/tu ⟵ quuL/tu

بيعْتُ ⟵ بِعتُ

biς/tu ⟵ biiς/tu

(تم تقصير المقطع الأولى ليتحول من مديد مغلق مرفوض في بداية الكلام إلى مقطع طويل مغلق مقبول).

وتحذف عين الفعل من هذه الأفعال أيضاً في حالة الأمر، وفعل الأمر يؤخذ من المضارع بإجراءين أولهما حذف حرف المضارع وثانيهما إسكان الأمر. فهو إذن من: يقول قول (quul)، ومن يبيع بيع (b i i ʔ) بحيث يتكون الأمر من مقطع مديد (ص ح ح ص) مقبول في اللغة في حالة الوقف فقط، ثم اختصر المقطع المديد وقفاً ووصلاً إلى طويل مغلق (ص ح ص) قل وبع، والسكون هنا ليس عارضاً للوقف بل هو علامة بناء للجزم وقيس على حالة الوصل[50].

قول ⟵ قُل

quL ⟵ quuL

بيع ⟵ بِع

biς ⟵ biiς

(تحول المقطع من مديد مرفوض إلا عند الوقف إلى طويل مغلق).

كما يحدث في مثل المضارع المجزوم من الأجوف:

يقولُ ⟵ يَقْولُ ⟵ لم يقلْ

حيث إن المقطع الثاني من يقول مكروه تتحاشاه العربية إلا عند الوقف؛ فتحاول التقليل منه بالحذف الجزئي للحركة الطويلة أو بتقصيرها.

[50] ينظر: عبد القادر، عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص412.

وقد نظر القدماء إلى الفعل حين الجزم بأنه يلتقي فيه ساكنان فحذفت الواو منعاً لالتقاء الساكنين، وهم هنا ينظرون إلى الخط من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبرون الواو حرفاً مشكلاً بالسكون. وهو فهم باطل لأن الواو ضمة طويلة ولا يجوز أن توصف بالسكون[51].

لم يقولْ ⟵ لم يقلْ

yā/quL ⟵ yā/quuL

(تم تقصير المقطع والحصول على مقطع مقبول في العربية وصلاً ووقفاً).

كما فسروا حذف لام الفعل الناقص المنتهي بالألف في رمى ودعا عند اتصاله بالتاء الساكنة التفسير نفسه، فقد اجتمع ساكنان فحذفت الألف من وجهة نظر الصرفيين. وهو وهم سببه اعتقادهم بأن الألف ساكنة، وجهلهم بنظام المقاطع، وتأثرهم بالصورة المكتوبة، وإهمالهم النواحي الصوتية.

والصحيح أن الكلمة بعد اتصالها بصوت ساكن أصبحت تتكون من مقطعين أولهما مرفوض إلا عند الوقف، فحصل الإعلال بتقصيره وليس بحذفه[52].

رمى ⟵ رمات ⟵ رَمت

Rā/māt ⟵ Rā/māāt ⟵ Rā/māā

(تم تقصير المقطع المديد ليتحول إلى مقطع طويل مغلق مقبول وصلاً ووقفاً).

ويحذف آخر الفعل المعتل الآخر في المضارع كما في: لم يسعَ، ولم يدعُ، ولم يرمِ. وقالوا إن الحذف

[51] ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص408.

[52] السابق، ص408، 409.

فيه للنيابة عن سكون الإعراب في المضارع وكلاهما تعليل مجانب للصواب. والصحيح أنه يفسر على أساس البناء المقطعي. فما حدث هو تقصير الحركة وليس حذفها. فالأصح أن يقال أنه مجزوم بتقصير الحركة وليس بحذفها[53].

يرمي ← لم يرمِ

yā r / mi ← yā r / mii

(تم تقصير المقطع الثاني فتحول المقطع الطويل المفتوح إلى مقطع قصير مفتوح).

ثالثاً: النظام المقطعي والإعلال بالنقل

ويقصد به عند الصرفيين نقل حركة حروف العلة الواو أو الياء إلى الصامت قبله فيترتب على هذا النقل أن يبقى الحرف المعتل دون حركة أي ساكناً. ويجري هذا الإعلال في المضارع من الماضي الأجوف كما في: يقول ويبيع، وأصلهما عند القدماء يَقْوُل ويَبْيع. حيث نقلت عندهم حركة كل من الواو والياء إلى الحرف الساكن قبلها لاستثقال الضم والكسر الناتج عن اجتماع الواو مع الضم والياء مع الكسر. ويقيسون عليه الإعلال في مقام ومعاش وأصلهما مَقْوَم ومَعْيَش[54].

وما ورد في حديث الصرفيين عن الإعلال بالنقل ما هو إلا وهم في نظر المحدثين سببه انخداعهم بالرسم الكتابي لصوتي الواو والياء عندما تكونان مداً أو غير مد. وظنهم بأن كل حرف مد مسبوق بحركة من جنسه.

وعلى افتراض القبول بنقل الحركة إلى الساكن فإن هذا النقل لا يحول الواو والياء إلى حرفي مد كما هو حاصل. والصحيح أنه ينتج إشكالية مقطعية حسب نظام المقطع العربي[55]. نتيجة وجود المقطع الثاني المبدوء بنصف صامت متلو بضمة أو كسرة، فتسقط الواو لكراهة اجتماعها مع ضمة، والياء لكراهة اجتماعها مع كسرة. فتبقى الكسرة وحدها فيختل إيقاع الكلمة ويعوض المحذوف بمطل الحركة فتصبح يقول ويبيع. فما حدث ليس نقلاً بل هو إسقاط للواو والياء. وأعيد توزيع الأصوات المتبقية في مقاطع جديدة هكذا[56]:

يَقْوُلُ ← يقولُ

yā / quu / Lu ← yā q / wu / Lu

يَبْيِعَ ← يبيعُ

yā / bii / ʕu ← yā b / yi / ʕu

(تسقط الواو فيتحول المقطع الأوسط من مقطع قصير مبدوء بنصف صامت إلى مقطع طويل مفتوح بعد مطل الحركة).

كما يحدث الإعلال بالنقل في صياغة اسم المفعول من الأجوف إذ يرى القدماء أن اسم المفعول من

---

[53] السابق، ص408، وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص414.

[54] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص196-179.

[55] ينظر: فيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص63.

[56] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص198. وفيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص64.

الفعل قال يكون في الأصل المفترض (مقْوُول) واسم المفعول من باع يكون في الأصل (مَبْيوع) ثم نقلت الضمة إلى الحرف الساكن قبلها فأدى ذلك إلى محظور لغوي عندهم وهو اجتماع الساكنين وهو مرفوض عندهم؛ فقاموا بحذف الواو في مقوول والياء في مبيوع ثم تحويل الضمة قبل الياء إلى كسرة لمناسبتها. قال سيبويه: "فتقول مزور ومصوغ وإنما الأصل مزوور، فأسكنوا الأولى كما أسكنوا في يفعَل، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان"[57]. وقال أيضاً: "تقول في الياء مبيع ومهيب أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة"[58].

ويرفض المحدثون هذه التحليلات ويصفونها بأنها تحليلات خيالية يصعب تقبلها وهي ناتجة عن نظرة القدماء إلى الحركات القصيرة على أنها عناصر ثانوية قاصرة. كما أن طريقة الرسم للكتابة العربية أدت إلى انخداعهم بصورة الحروف والحركات، فلا توجد من الأساس حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة. لأنه لا يجوز لتلك الحروف أن تحرك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة، الحركة القصيرة والحركة المزدوجة المتكونة من نصف صامت وحركة[59].

والصحيح أن ما حصل في (مقوول) هو سقوط الواو (نصف الصامت) لأنها وقعت في بداية مقطع ومتلوة بحركة طويلة فاستثقلت. وفي (مبيوع) سقوط الياء وبقاء الضمة الطويلة فاستبدلت بالكسرة الطويلة للإيحاء بالصوت المحذوف. فما حصل هو إعلال بالحذف والتعويض، حيث تم حذف الواو والياء والتعويض عنهما بحركة مجانسة لهذا الحرف فتتصل الحركات فتؤلفان حرف مد[60].

ويمكن تمثيل التغير الحاصل على النحو الآتي:-

مَقْوول ← مقول

mā/quuL ← māā/wuuL

(سقطت الواو وتم تغيير البناء المقطعي للكلمة من كلمة تتكون من مقطعين طويل مغلق ومديد مغلق إلى كلمة تتكون من مقطعين قصير ومديد مغلق).

مبيوع ← مبيع

mā/biiς ← māb/yuuς

[57] سيبويه، الكتاب، ج4، ص491.

[58] السابق، ص491.

[59] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص416-417. وفوزي الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، ص73-74.

[60] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص200. وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص422. وسعيد محمد اسماعيل، القواعد الصرف صوتية ص176.

(سقطت الياء وتحولت الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة وتغير التشكيل المقطعي من طويل مغلق ومديد مغلق إلى قصير مفتوح ومديد مغلق).

*** نتائج البحث**

على الرغم من الجهد الكبير الذي بذله علماؤنا القدماء في دراسة القواعد الصوتية والصرفية واعتمدوا فيه على الملاحظة والاستقراء؛ فقد وقعوا في الخلط والاضطراب في تفسير القواعد الصرفية وخاصة ما يتعلق بدراسة الإعلال. ويعود السبب في ذلك إلى:-

اضطراب علاجهم لمسائل أحرف المد وعلاقتها بأحرف العلة، وخلطهم بين الحركات الطويلة والواو والياء عند كونهما حرفي لين، نتيجة انخداعهم بالرسم الكتابي وعدم اعتمادهم على النطق. واعتقادهم بأن حروف المد ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها، وهو وهم بنوا عليه كثيراً من قواعدهم الصرفية في باب الإعلال.

وخلطهم بين الهمزة وحروف العلة ساقهم إلى الخطأ في تفسير بعض السلوكات الصرفية.

اختلفت قواعد المحدثين كثيراً عن قواعد القدماء في تفسير مسائل الإعلال، وقد ارتكزت قواعد القدماء على أسس مثل: إحداث التماثل لطلب الخفة، أو الهروب من الثقل الناتج عن وقوع الواو أو الياء بين حركتين قصيرتين، أو وقوعهما بعد ألف زائدة، أو بين ياء وكسرة. أو اجتماع همزتين مستثقلتين في بداية الكلمة، أو التخلص من التقاء الساكنين، أو القول بثقل حركة كل من الواو والياء وبقائهما ساكنتين للهروب من استثقال اجتماع الواو مع الضم والياء مع الكسر. وهذه التفسيرات تعود في معظمها إلى طبيعة نظرهم إلى الحركات وحروف المد.

أما المحدثون فقد تناولوا قواعد القدماء وقاموا بنقدها وتعديلها وإعادة النظر فيها وتصحيح ما وقع فيه القدماء من أوهام وخلط فيما يتعلق بدراسة الحركات وأشباه الحركات. وذلك اعتماداً على ما قدمه علم الأصوات الحديث من معطيات وبما توفر لهم من آليات مخبرية. وبحثوا جوانب كثيرة لم يتناولها القدماء كتوسعهم في دراسة النظام المقطعي وتوظيفه في تفسير السلوكات الصرفية في باب الإعلال وغيره من الأبواب الأخرى، مما ساعدهم في وصف الظواهر الصرفية وتفسيرها تفسيراً صوتياً يتفق والنسيج المقطعي للبنية اللغوية. وتوصلوا إلى أن أغلب ما جاء من قواعد في باب الإعلال هو من باب الإعلال بالحذف والتعويض والتقصير، ولا وجود لما يسمى بالإعلال بالنقل في العربية، وما ورد في هذا الباب ما هو إلا وهم وخلط بين الحركات وأشباه الحركات.

وقد فسروا الكثير من التغيرات الحاصلة في شكل الكلمة وبنيتها بأنه هروب من إشكاليات مقطعية مستكرهة أو مرفوضة في العربية، فتلجأ إلى تعديلها إلى مقاطع أكثر قبولاً وانسجاماً مع طبيعة النظام المقطعي العربي، مثل: توالي ثلاث مقاطع مفتوحة يكره تواليها، أو انتهاء المقطع الأول بنصف صامت مسبوق بضمة أو كسرة، أو اجتماع الواو مع ضمة والياء مع كسرة في مقطع واحد، أو الوقف على مقطع شبه مفتوح مكروه فتم تعديله وقفله بالهمزة، أو الابتداء بمقطع مقبول فقط عند الوقف فتعمد العربية إلى تصحيحه بالحذف أو التقصير ليبدو أكثر قبولاً.

*** المراجع**

ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979.

ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن اسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، ج1، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت – لبنان، 2007.

ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق د. البدراوي زهران، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان 2001.

المنصف في التصريف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، 1999.

ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت- لبنان.1987.

ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء العاشر، عالم الكتب- بيروت، ومكتبة المتنبي- القاهرة.

أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1991.

بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، لبنان-بيروت.

حسام النعيمي، أبحاث في أصوات العربية، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1998.

رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

سعيد محمد اسماعيل، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراة بإشراف. د.جعفر عبابنة، الجامعة الأردنية، 2006.

سمير ستيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2003.

سيبويه، الكتاب، ج4، منشورات محمد علي بيضون، تعليق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1999.

الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، الطبعة الثالثة، تونس، 1992.

عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة بيروت، 1980.

عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، الطبعة الأولى، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1998.

عبد الفتاح ابراهيم، مدخل في الصوتيات، دار الجنوب للنشر والتوزيع.

غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984.

فوزي الشايب، أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية

والإنسانية، المجلد2، العدد 3، اكتوبر 2005.

فوزي الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، فوزي الشايب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 80\20 ، 2002.

فيصل صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، اربد-الاردن، 2010.

كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

محمد محمد داود، الصوائت والمعنى في العربية، دراسة دلالية ومعجم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان.

هادي نهر، علم الأصوات النطقي، دراسات وصفية تطبيقية، عالم الكتب الحديث، اربد-الاردن، 2011.